



Distr.
GENERAL

A/33/335
27 October 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٢٦ من جدول الأعمال

مسألة جزر مايتوت القمرية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفقرات

| | | |
|---------|-------|--|
| ١ | | أولا - مقدمة |
| ٢ - ٧ | | ثانيا - المبادرات المتخذة لغاية ١٣ أيار/مايو ١٩٧٨ |
| ٨ - ١٣ | | ثالثا - المبادرات المتخذة فيما بعد ١٣ أيار/مايو ١٩٧٨ |
| ١٢ - ١٣ | | رابعا - ملاحظات ختامية |

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والثلاثين ، القرار ٧/٣٢ المؤرخ في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية . وفيما يلي نص الفقرات من ١ الى ٣ . من هذا القرار :

" ان الجمعية العامة ،

...

" ١ - تدعو حكومة جزر القمر والحكومة الفرنسية الى العمل على ايجاد تسوية عادلة ومنصفة لمشكلة جزيرة مايوت القمرية ، تراعى فيها الوحدة السياسية والسلامة الاقليمية لجزر القمر ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بهذه المسألة ؛

" ٢ - وتعهد الى الأمين العام بأن يتخذ ، بالتشاور مع حكومة جزر القمر والحكومة الفرنسية ، أية مبادرة تكون في صالح المفاوضات بين الحكومتين ؛

" ٣ - وترجو كذلك من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتصل بالأمين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية بغية الحصول على أية مساعدة من شأنها أن تعينه على تأدية مهمته ؛

ثانيا - المبادرات المتخذة لفاية ١٣ ايار/مايو ١٩٧٨

٢ - عقد الامين العام ، تنفيذاً للولاية التي منحها اياه الجمعية العامة ، اجتماعات مستقلة بمقر الامم المتحدة ، مع ممثلي حكومتي جزر القمر وفرنسا لمناقشة الحالة .

٣ - وفي ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ و ٥ ايار/مايو ١٩٧٨ و ١١ ايار/مايو ١٩٧٨ عقد الامين العام ثلاثة اجتماعات مع وفد لحكومة جزر القمر برئاسة السيد مزور عبدالله ، وزير الخارجية . وحضر الاجتماع الاول من هذه الاجتماعات أيضا السيد بيتراوني مساعد الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية .

٤ - وفي اثناء المناقشات كرر وزير خارجية جزر القمر تأكيد الموقف الذي اتخذه وفده أثناء المناقشة التي جرت في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، وأكد استعداد حكومته للدخول في حوار مع فرنسا لتسوية مسألة مايوت ، ولإعادة العلاقات بين البلدين الى حالتها الطبيعية . وأشار وزير الخارجية الى الجهود التي بذلها من قبل رئيس جمهورية جزر القمر وصولا الى تلك الغاية . واستجابة لاقتراح طرحه الامين العام ، ذكر وزير الخارجية ان حكومة جزر القمر ستكون على استعداد لاستقبال ممثل للأمين العام للمساعدة عند الاقتضاء ، في العمل على بدء المفاوضات مع حكومة فرنسا .

.../...

- ٥ - وشدد مساعد الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية على الأهمية التي تعلقها منظمته على المسألة ، وذكر أن سعادة عمر بونغو رئيس المنظمة ، قد ناقش مسألة مايوت مع رئيس جمهورية فرنسا .
- ٦ - وفي ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ و ٨ ايار / مايو ١٩٧٨ ، ناقش الأمين العام المسألة مع الممثل الدائم لفرنسا ، الذي كرر تأكيد موقف حكومته على النحو المعرب عنه في المناقشة التي دارت حول مسألة مايوت اثناء الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . وقال ان فرنسا على استعداد لأن تحاول تيسير اجراء حوار بين مايوت وسائر جزر القمر ، وان الحكومة الفرنسية مستعدة ، فضلا عن ذلك ، لاستقبال ممثل للأمين العام لمناقشة الحالة . بيد أن الحكومة الفرنسية لا تعتبر نفسها ملزمة بقرار الجمعية العامة ٧/٣٢ على اساس انها لم تشترك في اعتماده وأنها أبدت عليه اعتراضات من حيث المبدأ .
- ٧ - وفي ١٣ ايار / مايو ١٩٧٨ ، أدى وقوع انقلاب الى الاطاحة بحكومة جزر القمر برئاسة السيد علي صويلح . وفي اليوم ذاته ، أعلن عن قيام حكومة جديدة يشترك في رئاستها كل من السيد أحمد عبدالله ، والسيد محمد أحمد .

ثالثا - المبادرات المتخذة فيما بعد ١٣ ايار / مايو ١٩٧٨

- ٨ - نظرا للتغيير الذي طرأ على الحكومة ، وجه الأمين العام ، في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٨ ، البرقية التالية الى السيد علي مروجعي وزير خارجية جزر القمر الجديد :
- " أود ان احيطكم علما بأنني عقدت ، مباشرة قبل تغيير الحكومة في جزر القمر في الشهر الماضي ، اجتماعين في نيويورك مع السيد مزور عبدالله وزير الخارجية السابق بشأن مسألة مايوت . وكان هذان الاجتماعان ، اللذان عقدا يومي ٥ و ١١ ايار / مايو ، استجابة لقرار الجمعية العامة ٧/٣٢ المؤرخ في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ . وتجدر الاشارة الى ان القرار المذكور دعا " حكومة جزر القمر والحكومة الفرنسية الى العمل على ايجاد تسوية عادلة ومنصفة لمشكلة جزيرة مايوت القمرية ، تراعى فيها الوحدة السياسية والسلامة الاقليمية لجزر القمر " كما انه عهد الى الأمين العام بأن " يتخذ ، بالتشاور الوثيق مع حكومة جزر القمر والحكومة الفرنسية ، أية مبادرة تكون في صالح المفاوضات بين الحكومتين " .
- " وقد أبلغني وزير الخارجية آنذاك ان حكومة جزر القمر ستكون على استعداد لتقبل ما أبدله من مساع حميدة تعزيزا لتلك المفاوضات . بيد انني أود ، ازاء التغيير الذي طرأ على الحالة ، أن أثبت من موقف حكومتكم قبل مواصلة المضي قدما في هذه المسألة .
- " وأود أن أنهى بأنني أيضا على اتصال بشأن هذه المسألة مع الحكومة الفرنسية عن طريق ممثلها الدائم لدى الامم المتحدة .

" ولما كنت مطالبا بتقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين عن تنفيذ القرار ٧/٣٢ ، فان ورود رد مبكر من حكومتكم سيكون موضع تقدير بالغ".

٩ - وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، تلقى الامين العام البرقيتين التاليتين من وزير خارجية جزر القمر :

(أ) " الحاقا ببرقيتكم رقم ٢٩٢/٣١٨ بشأن مسألة مايوت ، أشرف باحاطتكم علما بأن نظام الحكم الجديد في جزر القمر ، في ظل الرئاسة المشتركة لصاحب السعادة احمد عبد الله وصاحب السعادة محمد احمد ، سينتقد بالقرار ٧/٣٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ . وقد أبلغنا مزور عبد الله وزير خارجية جزر القمر السابق ، الذي نقيم معه أحسن العلاقات ، بالمحادثات التي أجراها معكم بشأن هذا الموضوع . وتيسيرا للمهمة المناطة بكم ، نرى ان من المفيد التمهيد لذلك باجراء اتصالات أولية مع السلطات الفرنسية ، تقام بناء عليها اعتبارا من ١ تموز/يوليه علاقات دبلوماسية بين البلدين على مستوى السفارة . واننا على يقين من انه سيتسنى لنا الآن ، بفضل هذا النهج ، وبفضل استمرار تعاونكم ، التوصل ، بشكل أيسر ، الى تسوية لمسألة مايوت تراعى فيها الوحدة السياسية والسلامة الاقليمية لجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية . ولهذا فاننا نرحب بأية مبادرة تتخذ تحقيقا لتلك الغاية".

(ب) " في اثر الانقلاب الذي وقع في ١٣ ايار/مايو ١٩٧٨ ، والذي أطاح بنظام حكم علي صويلح في جزر القمر ، أشرف باحاطتكم علما بموقف نظام الحكم الجديد . فلقد قام نظام الحكم الجديد في جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، في ظل الرئاسة المشتركة لصاحب السعادة احمد عبد الله وصاحب السعادة محمد احمد ، فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٧/٣٢ ، وبرنامج عمل لجنة السبعة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، والمعنية بمسألة جزيرة مايوت القمرية والمنعقدة في موروني يومي ٥ و ٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٧ بالمبادرة ، حرصا على تأمين الفعالية ، الى اجراء اتصالات أولية مع السلطات الفرنسية اعتبارا من منتصف حزيران /يونيه ١٩٧٨ وذلك بغية تهيئة مناخ موات يمكن أن يفضي الى اعادة العلاقات بين فرنسا وجزر القمر الى حالتها الطبيعية . وممن المقرر ، عقب تلك الاتصالات الأولية ، اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارة بين حكومة جزر القمر والحكومة الفرنسية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ . وفي اعتقادنا أنه سيكون بمقدورنا ، بفضل هذا النهج ، وبفضل استمرار مساعدتكم ومساعدة البلدان الصديقة ، أن نسوى بشكل أيسر ، مسألة جزيرة مايوت القمرية ، مع احترام الوحدة السياسية لجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية وسلامتها . ونحن نرحب ، تبعا لذلك ، بأية مبادرة في هذا الاتجاه".

١٠ - وفي اجتماع مع الامين العام في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، أكد وزير خارجية فرنسا ان حكومته لن تسترضى على قيام ممثل خاص للامين العام بزيارة اليها اذا كانت هناك فائدة من وراء ذلك .

١١ - وفي ٢٣ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، تلقى الامين العام معلومات من البعثة الدائمة لفرنسا تدل على التحسن الذي طرأ على حالة العلاقات بين فرنسا وجزر القمر . وقد تضمن ذلك التطورات التالية :

- (أ) قيام السيد احمد عبداللـه والسيد محمد أحمد ، الرئيسين المشاركين للمديرية السياسية في جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، بزيارة الى فرنسا في الفترة من ١٣ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ . وفي اثر تلك الزيارة أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .
- (ب) اعتراف فرنسا افتتاحت سفارة في موروني في المستقبل القريب . وقام بالفعل بمبعوث لوزير الخارجية بزيارة موروني بقصد دراسة الترتيبات اللازمة لاقامة تمثيل دبلوماسي فرنسي .
- (ج) طلب السلطات الجديدة في جزر القمر الحصول على مساعدة فرنسية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حتى يتسنى لها معالجة الكثير من المشاكل التي تجابهها .
- (د) قيام ممثل لوزير التعاون الفرنسي بزيارة الى جزر القمر ، في تموز/يوليه ١٩٧٨ ، للتعاون في دراسة احتياجات جزر القمر ، والوسائل الكفيلة بتلبية تلك الاحتياجات .

رابعا - ملاحظات ختامية

- ١٢ - لقد أحاط الامين العام علما بالمعلومات المقدمة من حكومتي جزر القمر وفرنسا فيما يتصل بالتغيير الذي طرأ على حالة العلاقات بين بلديهما ، بما في ذلك تبادل الممثلين الدبلوماسيين .
- ١٣ - وبالنظر الى التطورات الحاصلة ، ومراعاة للرسالتين الواردين من حكومة جزر القمر ، فقد ابلى الامين العام الاطراف المعنية باستعداده لمواصلة جهوده في سبيل التوصل الى تسوية لهذه المسألة .
